مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: نفط القوقاز ولعبة القوة
اسم الكاتب: د. حميد حمد السعدون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6749
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نفط القوقاز ولعبة القوة

الدكتور
حميد حمد السعدون
رئيس قسم الدراسات الاوروبية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

كان واضحاً بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٩١، أن الإطلالة في تـأريخ الدول التي كانت تكونه لا يكفي، برغم كل التصحيحات، بل أن الأمر يقتضي تصحيح الجغرافيـا وبطريقة تكاد تكون قسرية. المهمة الأولى قد تكون شيقة، لكن المهمة الأخرى شاقة.

وبحر قزوين الذي كان يغط في نوم عميق في إطار الاتحاد السوفيتي (السابق)، اسـتفاق الآن، واستفاقت ثرواته، ليندفع الصراع الذي تشارك فيه أكثر من قوة دولية، أهمـــها الولايـات المتحدة الأمريكية، التي تتطلع إلى أن تكون حصتها في هذا البحر النفطي، كبيرة جـداً، كحـال واقعها النفطي في الشرق الأوسط.

إزاء ذلك، فقد عقدت أكثر من قمة بين الدول المطلة على هذا البحر، للاتفاق على بنيته الإقليمية، لكن ما اصبح شبه مؤكد، أن الاتفاق محرم بين الدول المتشاطئة على قزوين، بسـبب أن لعبـة الصراع عبرت كثيراً، وتجاوزت حدود البحر الأكثر انخفاضاً عن مستوى سطح البحر.

جدلية التأريخ والجغرافيا

لقد أوضحت التداعيات التاريخية والجغرافية لانهيار الإمبراطورية السوفيتية، على عـدم صحة ذلك الزواج الذي تحقق بين الإديولوجيا كفكر والشكل الإمبراطوري كواقع، لأن ذلك كـان أشبه بحالة اللصق أو الإذعان أو القسر، أمام واقع جغرافي يستوجب التحقق منه. وهذا ما بـــان واضحاً حينما تسابق قادة الاتحاد السوفيتي (السابق) وتحديداً "غورباتشوف" و"يلتسين" في تحطيـم وإسقاط هذا الصرح الكبير، بحجج "البيرويستريكا" أو "الفلاسنوست" أو "اقتصاد السوق" وغيرهـا الكثير من اللافتات، عندها انبثقت وقائع التأريخ، لتكوّن واقعاً جغرافياً جديداً. وفي ما يعني بحثنـا هذا، فأن دول [تركمانستان واوزبكستانوكازاخستان واذربيجان] والتي ظهرت بعد ذلك الانـــهيار المدوي، أوجدت لنفسها وللعالم واقعاً جيبولوتيكياً مختلفاً، بكل انعكاساته السياسـية والاقتصاديـة والعسكرية على الأرض.

ولأن هذه الدول، ومعهما (إيران) معنية بما يزخر به مسطح قزوين المائي من ثروة نفطية وغازية، بحكم إطلالتها على هذا البحر، فقد انعكست هموم واطماع وتطلعات الأطراف على واقع الفعل المتحقق على الأرض، وبطريقة تراها أحياناً متقاطعة مع بعضها.

فقزوين الذي وصفه الجغرافي الكبير (القزويني) ذات يوم، بأنه يكوّن سلوى للرعاة، كما أن الصيادين غالباً ما يعودون بقصص تقشعر لها الأبدان أو تهتز جذلاً[١]، أصبح محط أنظار ليس الدول المتشاطئة عليه، بسبب ثرواته، وخصوصاً النفط، بل أن كثيراً من القوى الإقليمية والدولية، ومعها كل قوى النفوذ والقوة والسلطان، التي تتمتع بها هذه القوى في واقع جيو-سياسي جديد.

فهذا المسطح المائي الذي كان يسمى سابقاً (بحر ابحزر) نسبة لدولة ابحزر اليهودية، التي كانت تطل عليه، والتي يتوزع اقليمها حالياً بين دول [اذربيجان وجورجيا وروسيا] وهذا المسطح الذي تحدث عنه الرحالة العرب، كونه بحيرة كبيرة، لا يحتوي على الكثير من الأسرار، بل أنه يبدو كما لو أنه نشأ من دون مسوغ جيولوجي، إلا إذا كانت الغاية، الحد من جنون الصحارى، كما من جنون القبائل ذات الطبع العنيف، والتي كانت تقطن المنطقة[٢]. كيلومتراً مربعاً، مساحة هذا المسطح المائي، وهي أكبر مساحة في الكرة الأرضية، تقع تحت مستوى سطح البحر وبطول يبلغ نحو (١٠٢٢٤) كم، كما يصل عمقه إلى (٣٢٥،٢٨) متر، ولذلك فهو بحر تحت سطح البحر[٣]. وإنتاجه الظاهر للعلن، أنه ينتج (٤٩) صنفاً من الأسماك، إضافة إلى "الكافيار" الذي يصفه بعضهم بأنه الذهب الأزرق[٤]، والذي كان يكوّن تصديره للخارج أحد أهم بنود الاقتصاد السوفيتي سابقاً.

وتصل كمية المياه فيه إلى (٧٧) ألف كم٣، ومن حيث العمق وحركة المياه فأن مسطح قزوين يُقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم شمالي يكوّن نحو (٢٨%) من مساحته وبمتوسط عمق نحو (٦،٢) متر، وقسم متوسط يغطي نحو (٣٦%) من مساحته الكلية وبمتوسط عمق قدره (١٧٦) متراً، وقسم جنوبي يغطي النسبة المتبقية البالغة (٣٦%) من المساحة الكلية وبمتوسط عمق قدره (٣٢٥) متراً.

ويُعد نهر الفولكا من أكبر وأهم الأنهار التي تصب في مسطح قزوين، حيث يوفر هذا النهر من (٦٠%-٨٠%) من المياه الكلية المتدفقة للمسطح، ولكن جريان ومقدار ماء هذا النهر متغير، حيث يرتبط بالأمطار السنوية من جهة، وذوبان الثلوج من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تذبذب كمية المياه المتدفقة لهذا المسطح[٥].

فمنطقة قزوين -حتى قبل اكتشاف ثروات الطاقة من نفط وغاز فيها- كانت محل تنافس بين القوى والإمبراطوريات الفاعلة في حينه، أما اليوم فأن ما اكتشف فيها أصبح محل صراع بين القوى جميعاً، بسبب أبعاده الأقليمية والدولية بعيدة المدى. فهناك محاولة أمريكية للالتفاف على كل من روسيا وإيران في الوقت نفسه، من دون أن ننسى السعي الأمريكي الحثيث والملح أحياناً في توسع حلف الناتو نحو الشرق، أو في التواجد الأمريكي العسكري، على شكل قواعد وتسهيلات عسكرية في أغلب دول المنطقة. كما هناك محاولة روسية لإعادة بسط نفوذها في جمهورياتها السابقة، بأشكال عسكرية أو اقتصادية، وهناك إيران وتركيا، اللتان تريدان الإفادة من الوضع المتغير الحالي لتوسيع تأثيرهما في الدول المجاورة لهما، التي ترتبط معهما بعلاقات

تاريخية وحضارية قديمة.

إذاً، فالمنطقة المحيطة بقزوين، حتى ولو استبعدنا كل آثار التدخل والمصالح الدولية، فأنها تعج بالمشاكل الإقليمية غير المحسومة، والتي تستدعي أحياناً التأريخ كمسوغات لها في المتغيرات الجغرافية التي تسعى أليها، فكيف الحال للمنطقة وما تعيشه في عصر العولمة والانفراد الدولي. أنها لوحة، ربما تهمل التأريخ والجغرافيا معاً، لتتكون من جديد على وفق مفهوم جديد يطرحه المهيمن.

لقد كانت الأحوال السائدة بين الاتحاد السوفيتي -سابقاً- وإيران، وهما الدولتان المطلتان على هذا المسطح المائي، هادئة ومستقرة بشكل أعم، ومتوترة قليلاً. لكنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وما أحدثه من زلزال، تعددت المرجعيات وظهرت سيادات كثيرة، مع ما رافقها من ظهور النفط، كل ذلك أوجد مشكلة، لا نرى في الأفق حلاً لها. فليست هناك إحصاءات دقيقة عن الاحتياطي النفطي الذي يزخر به هذا المسطح المائي، برغم قول الخبراء، أن الطبيعة هناك، عندما استحدثت تلك البحيرة، إنما كان ذلك من قبيل التغطية على ما تحتها[٦].

اللعبة الكبرى

ظهر إصطلاح اللعبة الكبرى في أوائل تسعينات القرن العشرين، حينما كانت الإمبراطورية البريطانية تنافس مثيلتها الروسية في السيطرة على آسيا الوسطى. واليوم فهناك لاعبون مختلفون وقواعد أخرى للعبة الجديدة، ربما كانت أكثر تعقيداً من قواعد تلك اللعبة القديمة التي عرفتها المنطقة قبل قرن مضى. وأهم هذه القواعد الجديدة، أن الولايات المتحدة الأمريكية انتزعت الدور الذي كانت تقوم به بريطانيا. وإلى جانب وجود الروس بصفة دائمة في اللعبتين، القديمة والجديدة، هناك أيضاً قوى إقليمية لها حضورها، مثل الصين وإيران وتركيا وباكستان، دخلت اللعبة، وكذلك الشركات عابرة القارات -التي تتجاوز ميزانياتها ميزانية العديد من دول آسيا الوسطى- دفعت أيضاً بمصالحها واستراتيجياتها، وفي كلتا اللعبتين، كانت طبيعة الغنائم، هي التي تحرك اللاعبين نحو دخول اللعبة، ففي وقت الصراع الأول، كانت لندن وبطرسبورغ، تتنافسان للاستيلاء على الموارد الطبيعية للهند، أما اللعبة الكبرى الجديدة، فأنها تركز على احتياطي الطاقة في منطقة قزوين[٧].

فهذه المنطقة، على وفق تقديرات الخبراء، تستقر على احتياطي هائل من النفط والغاز، يحتاج أليه العالم لكل مرافق حياته الإنتاجية والعقلية، خصوصاً وأن الحاجة إلى هذه الطاقة تتصاعد بشكل يومي، مع ما يرافق ذلك من نقص في الاحتياطي في الأماكن المعروفة للإنتاج العالمي. لذلك كان اهتمام الجميع في الدخول في هذه اللعبة، مرده حاجتهم إلى ما تستقر عليه هذه المنطقة من ثروات، لها أكثر من انعكاس في حقيقة نفوذ وهيبة القوى العظمى. فالجميع، سواء كانت شركات الطاقة العابرة للقارات أم الدول الساحلية أم القوى العظمى، تتنافس من أجل النار الخالدة التي عرفت في القرون الوسطى، وذلك بحثاً، حتى وأن كان بطريقة يائسة عن بدائل لمنطقة الخليج العربي التي ماتزال المصدر الرئيس للنفط، نحو الأسواق العالمية. لذلك فأن ما بين احتياطي الخليج النفطي والآمال المتوقعة لوجوده بكميات تجارية في منطقة قزوين، علاقة أكثر من مهمة ورئيسة للأمن القومي العربي والأحكام المكانية والاستراتيجية التي فرضتها

الجغرافيا على هذه المنطقة، بحكم قربهما من بعضهما ودخولهما في المخططات الإمبراطورية للقوى القادرة على القيام بهذا الدور[٨].

وهذا ما عبر عنه -ديك تشيني- نائب الرئيس الأمريكي حينما صرح ((لم أكن أتصور أن يجيء وقت تظهر فيه فجأة منطقة تصبح في غاية الأهمية الاستراتيجية، مثلما حدث في بحر قزوين))[٩]. كما كان للقوى التي تقوم بأدوارها خلف الكواليس -شركات الطاقة- دور مركزي في التطلع للسيطرة على ثروات هذه المنطقة، من خلال تنسيق الأدوار مع القوة المهيمنة، وهذا ما تحقق حينما جرت العديد من الاجتماعات بين هذه الشركات والإدارة الأمريكية، ممثلة بنائب الرئيس ذي الخبرة النفطية، والذي تمخضت عن تقرير، عدّ النفط سوق يبقى محورياً للدور الكوني الأمريكي، مع التركيز على الاحتفاظ بما هو موجود في الخليج العربي من طاقة، مع عدم إهمال الآمال التي تبشر بها منطقة القوقاز، لأن الاهتمام الأمريكي بالطاقة سوف يكون عالمياً[١٠].

لذلك فأن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بمنطقة قزوين، يأتي لسببين تجاريين، وسبب سياسي. السببان التجاريان، أولهما: أن الكثير من آبار النفط خارج منطقة الشرق الأوسط على وشك النضوب، مما يعني توسيع نطاق مشاركة دول الاوبك -وخاصة العربية منها- في اكتساح السوق العالمية بأكثر مما هو حاصل الآن، والثاني: أن الولايات المتحدة تسعى إلى تقليل اعتمادها على نفوط الاوبك، خوفاً من تكرار استخدام النفط كسلاح سياسي مثلما حدث عام ١٩٧٣، مما يرهن دورها وسياساتها عند الأطراف الأخرى. والسبب السياسي، أن وضع اليد على ثروات قزوين وطاقتها، يعني توكيداً للدور الأمريكي الكوني في سياسات العالم، مما يضع القارة الأوربية واليابان، في موقع التابع لها، من دون التطلع لدور متميز[١١].

إضافة إلى ذلك، فأن الحاجة الأمريكية إلى استيراد النفط، أصبحت متزايدة بشكل كبير، بعد أن أتضح أن احتياطها في الآبار النفطية الأمريكية، لا يعني شيئاً أمام تزايد الطلب. فدول النفط العربية، تغطي الآن خمس واردات الولايات المتحدة والتي تبلغ (١١) مليون برميل، وبعض دول الاوبك مثل (نيجيريا وفنزويلا) غير قادرتين على التعويض بسبب الاضطرابات الدائمة في بلديهما، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية وضع ودور الدول العربية النفطية في السياسات العالمية النفطية، ويجعلها في وضع يسمح لها بتحديد سعر النفط في الغرب، هذا غير خشية الولايات المتحدة من تغييرات دراماتيكية عنيفة في دول الخليج النفطية، أزاء الشعور المتنامي عند عموم العرب المسلمين، بانحياز الولايات المتحدة الكامل للسياسات الإسرائيلية وحمايتها من الإدانة الدولية، ويزيد هذا الشعور التهاباً فشلها في حل الصراع العربي-الصهيوني حلاً عادلاً ومنصفاً، وهي القادرة على فعل ذلك.

إزاء ذلك تصبح جهود الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على ثروات منطقة قزوين، ذات أهمية استثنائية أزاء ملامح التغيرات الجيبولتيكية المتوقعة في منطقة الإنتاج النفطي، وبما يناسب ستراتيجيتها الكونية، الهادفة إلى إبقاء وضعها المتميز في الساحة الدولية على حاله، من دون السماح لأية قوة صاعدة في منافستها، وهذا ما عبر عنه -بيل ريتشاردسون- وزير الطاقة في عهد الرئيس كلنتون في القول ((إن سياسة الولايات المتحدة في تحقيق أمن الطاقة، يستند اعتماداً إلى تنويع مصادر النفط والغاز في جميع أنحاء العالم))[١٢].

لقد ولدت صناعة النفط الدولية في هذه المنطقة، أيام الحكم القيصري، وكانت ثاني منطقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية تشهد الإنتاج النفطي. لكنه بعد ثورة اكتوبر/تشرين الأول في روسيا عام ١٩١٧، وتأسيس الاتحاد السوفيتي، فأن موارد الغاز والنفط في هذه المنطقة كانت شيئاً معروفاً، وتديرها مركزياً موسكو. لكن بعد سقوط العوائق السياسية وما احدثته أحداث عام ١٩٩١، من تغييرات هائلة، فأن دول آسيا الوسطى ومنطقة القفقاس، تعود لتجتذب أناساً من حول العالم يلتمسون طرائق ووسائل لتطوير ونقل موارد الطاقة السخية إلى الأسواق العالمية، حيث شهدت المنطقة زيارات ممثلي شركات النفط العالمية ومندوبي الوكالات الساسية والهيئات الحكومية من كل أنحاء العالم. وجاء هذا كله ليزيد ويؤجج ما يمكن أن نصفه بـ (ثورة التوقعات) الحافلة بالوعود الخلابة والآمال العراض بين سكان هذه المنطقة[١٣].

أن منطقة قزوين تحتوي على وفق بعض الدراسات على احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي المؤكدة في [اذربيجان واوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان]، حيث يصل الرقم إلى (٢٣٦) تريليون قدم مكعب. في حين أن الاحتياطيات المقدرة من النفط، ربما تصل إلى أكثر من (٦٠) بليون برميل، أي ما يكفي لخدمة احتياجات أوربا النفطية لمدة إحدى عشرة سنة، كما أن بعضاً من الدراسات المتفائلة تقدر هذه الاحتياطيات بأكثر من (٢٠٠) بليون برميل، حيث تذكر أنه في عام ١٩٩٥، كانت المنطقة تنتج زهاء (٧٨٠) ألف برميل يومياً، بمعنى (٤٤ مليون طن في السنة) وبحلول عام ٢٠١٠ سيزداد الإنتاج إلى نحو (٤،٥) مليون برميل يومياً، أي بزيادة نسبتها أكثر من ٥٠٠% في خمسة عشر عاماً. وإذا حدث هذا فأن إنتاج المنطقة سيمثل زهاء ٥% من الإنتاج العالمي من النفط، و١٠% تقريباً من إجمالي النفط المنتج خارج دول منظمة الاوبك[١٤].

هذا الوضع المبني على التقديرات والاحتمالات فيما يزخر به مسطح قزوين المائي من ثروات، مع ما سبقها من شحة وتقتير وضنك، اطلق عند مسؤولي الدول المطلة على هذا المسطح وشعوبهم، شهية التملك والاستحواذ على شيء مازال في علم الغيب، بحيث بدت الخلافات بين هذه الدول تتخذ مسارات ومسالك ليس لها مصلحة فيها، بسبب الامتدادات الدولية وتأثيراتها في سياسات هذه الدول، الأمر الذي عمق من تعقيدات المشاكل الحاصلة في المنطقة واتاح لهذه الامتدادات من تأثير فاعل ومرجح في مقبل الأيام.

لذلك، فما يخصنا كعرب، أن نفط وغاز منطقة قزوين، ما هو إلا مصدر آخر من مصادر التنافس التي ستواجهها مصادر الطاقة العربية في السنوات والعقود المقبلة، ولا تقل أهمية أو خطورة هذا المصدر الجديد عن بقية النفوط الحديثة التي أخذت تصل إلى الأسواق، أو التي خطط لها الإنتاج في المستقبل المتطور. لكن يبقى العامل المشترك ما بين النفط العربي ونفط قزوين واضحاً، فدول المنطقتين، مازالت تعتمد على النفط كونه المصدر المالي الأساس للبلاد. هذا عكس دول منتجة أخرى مثل النرويج أو أندونيسيا، التي استطاعت أن تنوع من مواردها الاقتصادية، وتقلل من دور النفط في الاقتصاد الوطني. لذا فأنه في حال حدوث أي ارتجاج أو قلاقل في الأسواق النفطية، مثل أزمة انخفاض الأسعار عام ١٩٨٦، فأن هذه الدول ستكون المتضررة الرئيسية، لأن الميزانية العامة في كل من هذه البلدان، ستكون الضحية الأولى لعدم وجود دخل أساسي آخر للبلاد غير النفط، برغم أن الأسعار في الوقت الحالي في أحسن

أحوالها، لكن ذلك لا يمكن أن يكون حالة دائمة لأسباب سياسية واقتصادية، مما يعرض اقتصاديات هذه البلدان لاهتزازات عنيفة، وهو حال الدول العربية النفطية اليوم، وهو ما سيكون عليه وضع دول بلاد القوقاز في المستقبل المنظور، بعد أن تبدأ بتصدير النفط إلى الأسواق العالمية.

قزوين..أهو بحرٌ أم بحيرة؟

من الاشكالات التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، أن الدول المطلة على هذا المسطح المائي[٥] اختلفت في ما بينها في توصيف مسطح قزوين المائي، بين البحر وبحيرة؟!! فيوم كان بحر قزوين مجرد بحيرة داخلية يحكمها التجاذب الهادئ أو العنيف بين الاتحاد السوفيتي –السابق– وإيران، كان الإطار القانوني المتعلق بهذا المسطح المائي واضحاً عند الطرفين. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه في أواخر عام ١٩٩١، وظهور العديد من الدول التي لها اطلالة مائية عليه، فقد بدا الأمر، ليس تغييراً في التأريخ فحسب، بل تصحيحاً حتى في الجغرافيا وامتداداتها مع ضرورة تغيير الإطار القانوني الفاصل بين هذه الدول ومصالحها.

خبراء القانون الدولي، قدموا إجابتين في ما يتعلق بهذا الأمر، لكل واحدة منهما، وجهة نظرها المختلفة عن الأخرى:

الأولى: تعد قزوين بحراً تسري عليه القوانين الدولية التي أقرت في جنيف عام ١٩٥٨، وأبرزها القوانين المتعلقة بالمياه الإقليمية ((لجهة الاتساع والعمق)). فهنا تعد المياه جزءاً من كيان الدولة، أي أن الدولة المعنية تبسط عليها سيادتها وتملك كل الصلاحية لاستثمارها والدفاع عنها، وتتوقف عملية تحديد مساحة المياه الإقليمية على معايير وأصول قانونية تلتزم بها الدول المعنية، وهذه المساحة واقعة بين (٣-١٢) ميلاً بحرياً[١٥].

أما المياه التي تمتد وراء حدود المياه الإقليمية المعترف بها، فتعد مياهاً للجميع، ويطلق عليها مصطلح "البحر المفتوح"، وهو للجميع، وليس لدولة أو لمجموعة من الدول، ومن دون أن يحق لأية دولة، أن تدعي ملكية أي جزء من هذه المنطقة، أو أن تبسط سيادتها عليها منفردةً، وهذا يعني أن "البحر المفتوح" ليس قابلاً للاندماج في المياه الإقليمية، ولا مجال لعدّه امتداداً لها، وهذا ماتنادي به دولتا (اذربيجان وكازاخستان) اللتان تعدان قزوين بحراً، وعليه فقد اتفقتا على رسم حدودهما البحرية في ضوء ذلك، وعقدت كل منهما اتفاقيات مع شركات نفط دولية، للتنقيب والاستثمار داخل هذه الحدود[١٦].

وجهة النظر الثانية تقول: أن قزوين هو مجرد بحيرة، والخبراء يجمعون على أنه ((إذا كان البحر محاطاً بحدود دولتين أو أكثر، وكان لا مخرج له على أعلى البحار والمحيطات الدولية، فأنه يعد حوضاً داخلياً إقليمياً))، وفي هذه الحالة يعد قزوين "بحيرة حدودية" وبالتالي فلن تقسيم مياهه يتم على قاعدة (خط الوسط Thalug) الذي يقسم الحوض من الشمال والجنوب إلى خمس مناطق تتبع الدول المتشاطئة[١٧]. وهذا ما تنادي به دول (روسيا وإيران وتركمانستان).

هذا الوضع المرتبط بالثروة وفوائدها من نفوذ وقوة ومركز دولي، انعكس على قاعدة الحوار المشترك بين الدول المتشاطئة على قزوين، بحيث أن أي اتفاق مشترك وعام بين هذه

الدول لم يتحقق حتى الآن، وما نعتقد أنه لن يتحقق أبداً، نظراً للتدخل الدولي في هذا الموضوع. فالغرب وتحديداً -الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا- تقف إلى جانب المحور الاذري-الكازاخستاني، ليس فقط لأن للغرب مصالح استثمارية كبيرة في هاتين الدولتين، ولكن لأن مصالحه الاستراتيجية، تقتضي من جهة الضغط على روسيا، بحرمانها من ثروة قزوين، ومن النفوذ في دول آسيا الوسطى(١٨).

فالولايات المتحدة الأمريكية، تقاوم بقدر ما يمكنها، أي نفوذ روسي في المنطقة. في حين أن روسيا تهتم بمجاولات إخراجها من مجال نفوذها التقليدي مع قلقها بشأن حجم الاستثمارات في حقول النفط في قزوين، الأمر الذي ينعكس سلباً على شكل التمويل والاستثمار الغربي الذي ترغب في تحقيقه في حقول سيبيريا والشرق الأقصى، مما يسلبها بعض أسواقها. وفي هذا الإطار، فأن روسيا تهتم بنقطتين أساسيتين: الأولى: تآكل وضعها الجيبولوتيكي، والثانية: خسارة لموارد اقتصادية رئيسة وعوائدها المحتملة(١٩).

أن روسيا، تسعى جاهدة لأن تكون حاضرة في أية مائدة تتعلق بقزوين وثرواتها، لذلك عمقت من تعاونها مع إيران في المجالات كافة، بما فيها المجال النووي، لكي توازن وضعها مع مزاعم اذربيجان وكازاخستان في قزوين، بل أنها شاركت في إنشاء خطوط أنابيب تمر بأراضيها، لتتجنب الميناء التركي. ففي الماضي، كانت روسيا نادراً ما استخدمت تصدير النفط والغاز لدعم مصالحها القومية، بقدر ما كان ينظر لهذه الصادرات، الوسيلة الأفضل للحصول على العملات الصعبة، ليس إلا. هذا الاتجاه تغير، فروسيا، أصبحت أكثر إدراكاً للدور الجيبولوتيكي الذي يمكن للطاقة أن تقوم به(٢٠)، وعلى هذا، يبدو كأمر واقع، أنه لا يمكن أن توجد لعبة من دون دعوة روسيا إلى المائدة، لأن ذلك واقع حال في الوضع الجيبولوتيكي أو السياسي، أو حقائق القوة، سواءاً في إنشاء خطوط الأنابيب أم تشغيلها، أم في مشاريع تنمية الصناعة النفطية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نفهم وبشكل أفضل الأهداف الجيبولوتيكية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى. فعلى المستوى الجيبولوتيكي، فأن أمريكا، ترغب في أن تساعد دول آسيا الوسطى على تنمية صناعات النفط والغاز الطبيعي، مما يؤدي غلى نمو اقتصادي، يمكن هذه الدول من التحرك، خارج إطار النفوذ الروسي. أما على المستوى الاقتصادي، فأن تنمية هذه الصناعات في هذه الدول، يعني فرص استثمار للشركات الأمريكية المختلفة، مما يمكن الأمريكان من موقع السيطرة على هذه المصادر الجديدة والمهمة للطاقة لتنويع مواردها(٢١).

أما الأهداف السياسية الأخرى، لأمريكا، فتتضمن احتواء إيران وتطويقها، وإعادة تقوية وتأكيد الدور التركي في المنطقة، وفي هذا الإطار، فأن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تقم فقط برفض أي طريق أنابيب يمر بإيران، بل أنها قامت بإلغاء مشاركة إيران في الكونستوريوم الدولي، الذي تولى عملية إنتاج النفط في اذربيجان، مع تأييدها مرور النفط من باكو حتى الميناء التركي في جيهان(٢٢).

وعلى هذا الأساس، علينا أن نفهم أبعاد اللعبة الأمريكية، والتي عززتها بالوجود العسكري في هذه الدول، تحت ضجيج المساعدة المشتركة، أو محاربة ما سمي بـ (الإرهاب)

والذي تحقق في جمهوريات اوزبكستان وقزغيزستان وجورجيا[٢٣]. هذا الوجود استغلته الولايات المتحدة الأمريكية كفرصة، للنفاذ إلى المنطقة في إطار بسط هيمنها وتحجيم دور القوى المنافسة لها، وكان أشد الغاضبين عن هذا الوجود، هو روسيا، التي تتخوف من تطويقها من الغرب والجنوب الشرقي، مما يمكن الغرب من احتوائها، تطبيقاً لما طرحه أحد أبرز الستراتيجيين، من أن روسيا دولة غير مستقرة سياسياً، وتمتلك في الوقت نفسه، ترسانة نووية مما يتخوف من الفوضى التي تحدث بعد سقوطها وتأثيراتها في أوربا والعالم[٢٤].

أن طريق الحرير الذي تحدث عنه الرحالة الإيطالي "ماركو بولو" بات يزخر بطاقة المستقبل التي يحتاج أليها العالم، ونقصد بها "النفط". لكن هذا المورد المهم للدول التي تنتجه في هذه المنطقة، سيكون سبباً في تفجير صراعات جديدة، بسبب اختلافات وجهات النظر في كيفية الإفادة من هذه الثروة، على وفق حاجات السكان. فبين البحر والبحيرة، ستتكون الف حجة وحجة، لمن يراه بحراً أو لمن يراه بحيرة، وفي كلتا الحالتين، ستكون الحجة صاعقاص قد ينفجر في أية لحظة، ويفجر معه المنطقة بأكملها، خصوصاً بعد أن اتسعت الامتدادات الدولية بسبب المصالح والأطماع في دول المنطقة وسياساتها.

فقسمة هذه الثروة، لم تحسم بين الدول المطلة على هذا المسطح المائي، برغم العديد من الاتفاقات والبروتوكولات التي وقعت بين هذه الدول. بل أن العديد من هذه الاتفاقات، ألغيت من قبل موقعيها قبل أن يجف حبرها، نظراً لتغير موازين القوى وأشكال القوة والنفوذ، على وفق اللعبة الدولية، التي هي أكبر من كل الأطراف المحلية.

الخطوط الناقلة

مادةٌ كالنفط أو الغاز، تستوجب إيصالها إلى الأسواق التجارية، خطوط ناقلة لها، ومع ذلك فأنا لو أفترضنا اتفاق دول قزوين على صيغةٍ يقبلها الجميع في ما يخص الاستثمار في الإنتاج والصناعة النفطية، فأن الأشد وعورة من ذلك، هو إيصال هذا الإنتاج إلى الأسواق التي تتعامل به، بسبب ارتباط هذا الإيصال، بدولٍ أخرى لها مصالحها ونظرتها، هذا غير ستراتيجياتها التي لا يمكن أن تكون متطابقة مع الدول المنتجة أو الدول المستثمرة لهذه المادة. فعلى الصعيد الجغرافي، فأن قزوين -بحراً أم بحيرة- منطقة مغلقة، أي أنها لا تطل على البحار المفتوحة، وبالتالي يستحيل نقل ثروته من النفط والغاز بواسطة الناقلات عبر الطرق البحرية، ثم أن المنطقة المحيطة به، منطقة جبلية مرتفعة ووعرة، وهي أشد وعورة سياسياً، ذلك أن العلاقات بين دولها تتسم بالعداء الذي تضرب جذوره في أعماق التأريخ[٢٥]. ومن مظاهر هذا العداء:

- الحرب بين اذربيجان وارمينيا، بشأن السيادة على أقليم ناركوني-كاراباخ[٢٦].
- الصراع بين اذربيجان وإيران، بحجة أن اذربيجان في الأصل، هي أرض إيرانية، اقتطعها الروس منهم، أيام ضعف الدولة القاجارية في القرن التاسع عشر، ودليلهم على ذلك، أن اذربيجان (شيعية) المذهب، لكن اذربيجان تتكئ على تركيا في موازنة الضغط الإيراني، لأن قوميتها تركية، برغم تشيعها[٢٧].
- الصراع بين روسيا وجورجيا، بسبب انعطاف الأخيرة نحو الغرب، وبدورة كاملة، ومنحها

تسهيلات للوجود العسكري الأمريكي في أراضيها، بما يطوق روسيا من ناحية الجنوب[٢٨].

- حرب الشيشان، الممتدة منذ بداية تسعينات القرن الماضي حتى الآن، والتي لم تحسم لا سياسياً ولا عسكرياً، وبما جعلها بؤرة من بؤر التأزم والإرهاب[٢٩].
- افغانستان وأوضاعها المضطربة منذ عام ١٩٧٨، برغم نجاح الحملة العسكرية الأمريكية في احتلال هذا البلد في أواخر عام ٢٠٠١[٣٠].

هذه الوقائع تدلل على صعوبة تصدير النفط القوقازي نحو الأسواق العالمية، لأنه يواجه مصاعب سياسية وجغرافية طبيعية بالغة التعقيد، ذلك أنه لابد من أن يتهم النقل عبر الأنابيب، ولابد لهذه الأنابيب من أن تمر عبر عدة دول تواجه أنواعاً مختلفة من الصراعات القومية أو الدينية أو الاثنين معاً. ولو لا اغراءات الربح، لما تزاحمت الشركات الغربية، على توظيف عشرات المليارات من الدولارات في استثمار نفط القوقاز. وفي هذا الجانب، فأن الشركات الأمريكية، كانت المبادرة والراعية لأي اتفاق يمهد الطريق أليها، لأنها ترغب في أن تكون حصته في كعكة النفط القوقازي، والذي بدأت تباشير قيمته تلوح في الأفق، حصة الأسد[٣١].

ومع ذلك، فأن شبكة الأنابيب المقترحة لنقل نفط وغاز القوقاز، للأسواق العالمية، يمكن أن يأخذ الخيارات التالية:

١. الطريق الشمالي:

وعلى وفق هذا الخيار، وهو المفضل عند روسيا، فأن كازاخستان سوف توسع خطوط أنابيبها القائمة لتربطها مع الشبكة الروسية. واذربيجان سوف تبني خط أنابيب من ميناء باكو حتى نوفورسيك، قصور هذا الخيار، يتعلق بالمخاوف من سيطرة روسيا الواسعة على خطوط الأنابيب، مما يمنحها نفوذاً متزايداً في دول آسيا الوسطى سياسياً واقتصادياً، وهذا يعارض المصالح الأمريكية والغربية، المستثمرة للإنتاج النفطي في هذه المنطقة، إضافة إلى ذلك فأن هذا الخط، سيمر عبر الشيشان، مما يفقده ناحية الأمن بسبب حالة عدم استقرار الأوضاع بين روسيا والشيشان[٣٢].

٢. الطريق المغربي:

وهو طريق مقبول من قبل اذربيجان وتركيا وجورجيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الطريق يبدأ أولاً من ميناء (باكو) في اذربيجان لنقل النفط حتى ميناء (سوبسا) في جورجيا، ومنه يتم نقله بالسفن عبر البحر الأسود ومضيق البسفور للعالم. وتصر تركيا على أن المضيق لن يحتمل حركة النقل المتزايدة للناقلات، وتقترح بالمقابل، إنشاء خط أنابيب من (باكو) حتى ميناء (جيهان) التركي على البحر المتوسط، عبر الأراضي الجورجية. وتكاليف إنشاء هذا الخط مرتفعة نسبياً، حيث تصل إلى أكثر من (٣) بليونات دولار، إضافة إلى افتقاد هذا الخط للناحية الأمنية، بسبب مروره في أراضي جنوبي الاناضول القلق والكثير الاضطرابات بسبب العنف المتبادل بين الحكومة التركية والأكراد القاطنين في المنطقة، مما يجعل هذا الخيار صعب التنفيذ، وكثير التكاليف[٣٣].

٣. الطريق الجنوبي:

وهو الطريق الذي يمر عبر إيران وصولاً إلى الخليج العربي، ومن الناحية التجارية، فأن هذا الطريق، هو الأقل تكلفة والأكثر إمكانية في التنفيذ، لسببين: الأول: أن إيران لديها نظام

خطوط أنابيب واسع، مما يقلل من التكاليف، والثاني: قرب المسافة، قياساً للطرق الأخرى، كما أن الخليج العربي، يمكن أن يكون منفذاً جيداً للأسواق الآسيوية والأفريقية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية، ترفض هذا المقترح لعدم ثقتها بإيران وبمستقبل العلاقات معها لأسباب سياسية[٣٤].

٤. الطريق الشرقي:

وهو الطريق الذي يبدأ من كازاخستان، وينتهي عند الشواطئ الصينية. لكن طول المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز التصدير، والتي تبلغ أكثر من خمسة آلاف كيلومتر، سيزيد من تكاليف الإنشاء ويجرد المشروع من جدواه الاقتصادية. وبرغم تحمس الصين لهذا الطريق وإعلانها عن حشد مواردها لبناء هذا الخط، لحاجتها المتزايدة إلى النفط[٣٥]، لكننا نجد أن التكاليف العالية لمثل هذه الخطوط، قد تكون كابحاً، أمام أية استثمارات غربية أو أمريكية في إنشاءه.

٥. الطريق الجنوبي الشرقي:

وهو الطريق المقترح أن تكون بدايته من سواحل تركمنستان، مروراً بافغانستان، وصولاً الشواطئ الباكستانية عند ميناء كراتشي المطل على البحر. وهذا الخط يوفر النفط القوقازي للأسواق الآسيوية، وهو يحظي باهتمام أغلب الشركات الغربية المستثمرة، وخصوصاً الأمريكية منها، لأهميته الجيبولوتيكية[٣٦]، لأنه أقصر الطرق للبحر وأفضلها نسبياً من حيث التضاريس بالنسبة لخطوط الأنابيب الناقلة للنفط. لكن العقبة الوحيدة أمام هذا الطريق، الجو المضطرب التي تعيشها افغانستان، برغم احتلالها من قبل الأمريكان بعد الحملة العسكرية التي تعرضت لها أواخر عام ٢٠٠١م. ولا يفوتنا أن نؤكد، أن الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى قبل احتلالها افغانستان، فأنها كانت تدير مقاوضات مع حركة (طالبان) لإنشاء هذا الخط[٣٧].

هذه هي، أهم الخيارات التي طرحت في ما يخص نقل النفط القوقازي للأسواق العالمية، فمن دون خطوط ناقلة، سيظل هذا النفط حبيساً، كحال قزوين –البحر أو البحيرة–. أن تطوير طرق تصدير ثروات القوقاز، النفطية والغازية، مهمة هائلة وكبيرة، لكنها ليست مستحيلة. لذلك فأن الخطوط، وليس الحدود هي التي ترسم مستقبل هذه المنطقة، وتحدد الإطار العام للعلاقات بين دولها، ولعلاقاتهما مع دول العالم المختلفة.

الخاتمة

أن موارد الطاقة تعيد تكوين الخارطة الجيو-سياسية في هذه المنطقة، لأن السيطرة النهائية على تنمية احتياطيات النفط، وكذلك السيطرة على طرق الخطوط الناقلة له، سوف تحدد المستقبل السياسي والاقتصادي للدول المنتجة لهذه الطاقة، والدول المحيطة بها، لما لها من أهمية في الستراتيجيات الدولية. كما أن نتائج الحسم في هذه المنطقة، ستنعكس حتماً، على مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، بالقدر نفسه الذي تؤثر فيه على الإنتاج النفطي في منطقة الخليج العربي، ودوره في السياسات الدولية.

إضافة إلى ذلك، فأن أهمية طرق خطوط الأنابيب الناقلة للطاقة، تؤشر، مدى الصراع وحجمه وحدته، وقوة المشتركين فيه، ليس من أجل موارد الطاقة على أهميتها الفائقة، بل من أجل النفوذ الجيبولوتيكي، المؤثر والفعال، ليس في المنطقة المعنية فحسب، بل لما له من انعكاسات في مجمل حركة السياسة الدولية.

المصادر

أولاً: الكتب

المسعودي- مروج الذهب- ج١- بيروت ١٩٦٥
د.خالد يحيى العزي- مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون- دار الحرية للطباعة-بغداد ١٩٨٠
د.حميد حمد السعدون- الغرب والإسلام والصراع الحضاري- دار وائل للطباعة والنشر- عمان ٢٠٠٢
زبيغنو بريجنسكي- رقعة الشطرنج الكبرى- ط١- ترجمة أمل الشرقي- الأهلية للنشر والتوزيع- عمان ١٩٩٩
سامي عمارة- قريباً من الكرملين- دار الهلال- القاهرة ٢٠٠١
د.صباح ناجي الموسوي وحسين حميد كريم- مقدمة في الجيولوجيا البحرية- جامعة البصرة- منشورات مركز البحار ١٩٩١
علي نعيم الخويطر والدكتور نبيل جعفر- الأهمية الاقتصادية الدولية لنفط بحر قزوين- جامعة البصرة- (من دون تاريخ)
فيكن تشيتريان- جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز- ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية-الإمارات ٢٠٠٣
ف.كراتشوفسكي- تأريخ الأدب الجغرافي عند العرب- ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم- القاهرة ١٩٥٧
د.كمال مظهر أحمد- دراسات في تأريخ إيران الحديث والمعاصر- مطبعة اركان- بغداد ١٩٨٥
كونستنتان ارفنتولولس- الجغرافية السياسية للنفط في آسيا الوسطى- ترجمة عبير محمد ياسين- (مكان النشر غير مدون)- ١٩٨٨
مجموعة باحثين- مصادر الطاقة في بحر قزوين- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- الإمارات ٢٠٠٣
هنري لورانس- اللعبة الكبرى- ترجمة عبد الحكيم الاربد- الدار الجماهيرية للنشر-مصراته/ليبيا ١٩٩٣
د.وليد عبد الناصر- ثلاث دوائر أقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- القاهرة ١٩٩٧

ثانياً: المجلات والصحف ومواقع الانترنيت

مجلة العربي- العدد (١٩٢) تشرين الثاني ١٩٧٤- الكويت
مجلة وجهات نظر- العدد (٤) مايو ١٩٩٩- القاهرة
- العدد (٣٧) فبراير ٢٠٠٢- القاهرة
- العدد (٣٨) مارس ٢٠٠٢- القاهرة
مجلة السياسة الخارجية- واشنطن- صيف ١٩٩٨
مجلة شرف نامه- دار الف باء للدراسات والنشر- القاهرة- صيف ٢٠٠٤
صحيفة الخليج الإماراتية- العدد (٩٥٥٩) في ٢٠٠١/٩/٦
صحيفة المدى- العدد (٨) في ٢٠٠٤/٢/١٥- بغداد
موقع (google.com) في الانترنيت
موقع (aljazeera.net) في الانترنيت